بمشاركة محافظي دمشق وريفها

مناقشة أسباب تأخر تنفيذ مدينة معارض السيارات

الوطن

أكد الاجتماع الموسع الذي عُقد يوم أمس في مبنى وزارة الأشغال العامة والإسكان بحضور وزيري الأشغال العامة والإسكان سهيل عبد اللطيف والإدارة المحلية والبيئة لمياء شكور ضرورة اتخاذ كل الإجراءات المطلوبة لاستكمال تنفيذ مشروع مدينة معارض السيارات في منطقة الدوير بريف دمشق.

وقدمت الجهتان المنفذتان خلال الاجتماع الذي شارك فيه محافظا دمشق المهندس محمد طارق كريشاتي وريف دمشق أحمد خليل، وهما الشركة العامة للبناء والتعمير فرع دمشق وريفها وإدارة المشروع محافظة ريف دمشق، شرحاً مفصلاً حول الأسباب والظروف التي أدت لتأخير سير العمل بالمشروع، حيث تم التأكيد على أهمية متابعة العمل وتذليل الصعوبات والمعوقات لاستكمال تنفيذ هذا المشروع الحيوي.

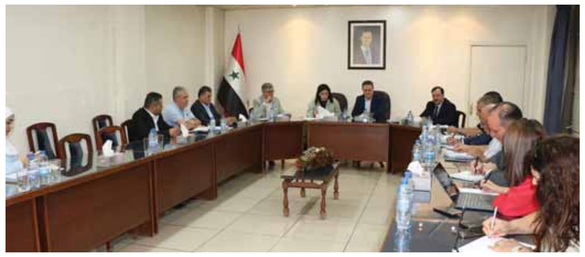

كما تم تأكيد ضرورة رفع وتيرة العمل وزج كل إمكانيات الشركة المتوافرة لإنجاز الأعمال ضمن وقت قياسي ولاسيما أن الشركات الإنشائية العامة لديها القدرة والإمكانيات اللازمة لتنفيذ المشاريع وفق أفضل الشروط والمواصفات، بالتوازي مع المتابعة المستمرة حتى استكمال جميع الأعمال.

يذكر أن مساحة المشروع تبلغ ٨٠ هكتاراً تتضمن مباني إدارية ومقاسم مخصصة للبيع عددها يقرب من ١٥٠ مقسماً، وقد تم الانتهاء من المبنى الإداري وتسليمه إضافة لتنفيذ أعمال بنسب متفاوتة لعقود أعمال طرق وصرف صحي ومياه شرب.

على ذمة رئيس جمعية معتمدي الغاز: تخفيض مدة استلام الرسالة إلى ٦٠ يوماً

جلنار العلي

وصلت شكاوى عديدة لـ«الوطن» عن فقدان النوع المنزلي منها، وعن عدم التمكن من الحصول عليها بصورة نظامية، على الرغم من أن وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك كانت قد أصدرت مؤخراً قراراً برفع سعرها إلى ٨٧٠ ألف ليرة بعد أن كانت بـ٣٩٠ ألف ليرة (أي بمعدل ١٢٣ بالمئة)، وشمل القرار أسطوانات الغاز الصناعي أيضاً بسعة ٢٢ كغ، حيث تم تحديد التسعيرة الجديدة بـ١,١٤٠ مليون ليرة، ما أثار استياء كبيراً لدى المواطنين وخاصة أن أسطوانة الغاز كانت تباع بالسوق السوداء قبل القرار الجديد بـ٨٠٠ ألف ليرة، متسائلين كيف سيكون الحال بعد رفع الأسعار النظامية؟

وبالطبع، لا تقتصر الشكاوى على فقدان الأسطوانة المنزلية، وإنما تناولت ازدياد مدة استلام رسالة الغاز لتصل إلى ٩٠ يوماً، ووسط انتشار بيع الغاز السائل بشكل حر لدى باعة ليس لديهم أي رخص للبيع، حيث وصل سعر الكيلو منه إلى ٥٠ ألف ليرة.

رئيس جمعية الغاز في دمشق محمد سليم كلش، لم ينفِ في تصريحه لـ«الوطن» وجود نقص في أسطوانات الغاز المنزلي خلال الفترة الحالية وذلك وسط طلبات كثيرة تصل يومياً للحصول عليها من المواطنين، مطمئناً أن هذه الأزمة ستحل خلال الفترة القادمة عن طريق وزارة النفط، لافتاً إلى أن هذه الأزمة لا تشمل أسطوانات الغاز الصناعي المخصصة للمطاعم والفنادق فهي متوافرة بكثرة وخاصة بعد استيراد كميات كبيرة من الهند، مضيفاً: يجب على صاحب المطعم أن يقدم طلباً بعدد الأسطوانات التي تلزمه، فيدفع ثمن الأسطوانات التي جرت الموافقة عليها في أحد البنوك، ليصار إلى استلامها على الفور دون أي تأخير.

وفي سياق متصل، أشار كلش إلى أن الغاز السائل متوافر بشكل كبير، حيث تصل توريدات معمل غاز عدرا إلى ٢٥- ٣٠ ألف أسطوانة توزع بشكل كامل إلى دمشق وريفها، لافتاً إلى أن هذا الحجم يحتاج عدداً كبيراً من المعتمدين لاستلام تلك الأسطوانات، وقد يحصل بعض التأخير نتيجة عدم وجود عدد كاف من الأسطوانات الفارغة بسبب عدم بيع جميع الأسطوانات لديهم، مؤكداً أنه لا نقص في أعداد المعتمدين في محافظة دمشق.

وتابع: «وصلتنا مطالبات عديدة بتخفيض مدة استلام أسطوانة الغاز، وقد جرى الاتفاق مع المعنيين لتخفيض المدة إلى ٦٠ يوماً كحد أقصى ابتداء من الشهر الحالي، علماً أن هذا الأمر سيضبط عمليات بيع الغاز السائل التي تتم خارج البطاقة الذكية، لأن المواطن لن يحتاج إلى كميات إضافية إذا ما حصل على أسطوانته في الوقت المحدد».

يذكر أنه تم مؤخراً نقل مشروع صناعة أسطوانات الغاز المنزلي والصناعي الذي تضرر بفعل الحرب، إلى مدينة عدرا الصناعية، وقد أنجز أكثر من ٨٠ بالمئة من أعمال إعادة التأهيل، وسيدخل حيز الإنتاج بعد نحو الشهرين ونصف الشهر، بطاقة إنتاجية تصل إلى ٢٦٨٨ أسطوانة غاز يومياً.

نقاشات لتعديل بعض الأسعار الاسترشادية

مخلصون جمركيون يدافعون عنها وتجار يصفونها (بالبدعة)..!!

عبد الهادي شباط

لطالما كانت الأسعار (الاسترشادية) مثار خلاف وجدل بين من يعتبرها (بدعة سورية) ومن يرى فيها حلاً لغياب القدرة في التحقق من الكلف وقيم المستوردات الحقيقي، ويعود نقاشها مع كل تحريك جديد للأسعار الاسترشادية، ورغم أن مصدراً في المالية أوضح أن آخر قرارات التعديل على الأسعار الاسترشادية كانت في شهر أيار ونهاية شهر تموز الماضي وشملت تعديلات طالت الأسعار الخاصة ببعض الأقمشة والأغنام والعجول وماكينات وشفرات الحلاقة، إلا أن هذه التعديلات لن تنتهي خاصة أن هناك مراجعات كثيرة تجري لحزمة مهمة منها تخرج تباعاً بقرارات خاصة بكل تعديل.

عدد من أعضاء غرفة تجارة دمشق يعتبرون أن كل ما يتم الحديث عنه حول الأسعار الاسترشادية غير مقنع لأنها اختراع محلي وبدعة سورية غير معمول بها عالمياً وأن الصواب هو اعتماد الأسعار والفواتير الحقيقية التي يقدمها المستورد وبحال وجود شكوك حول هذه الفواتير والبيانات المالية يمكن التحقق منها عبر العديد من الوسائل التي تعلمها الجمارك وبسهولة.

وإذا ما نظرنا لآراء التجار والمستوردين حول الأسعار الاسترشادية ووصفها بدعة غير صحيح العمل بها قد يكون ذلك موضوعياً لكن ربما يكون من المفارقة في رأي بعض المخلصين الجمركيين الذين يؤيدون إجراء الأسعار الاسترشادية، ففي جمعية المخلصين الجمركيين يرى معن علوان أنها إجراء لابد منه في ظل غياب المستندات البنكية التي تظهر قيم التحويلات المالية التي تم تسديدها للشركات الموردة وأن هوامش التلاعب في الفواتير كبيرة وقد تكون بالاتفاق مع الشركة المورِدة نفسها (صاحبة البضاعة) وبالتالي لا يمكن الاعتماد على البيانات التي يقدمها المستورد من دون أن يدعم ذلك بمستندات بنكية تظهر وتثبت صحة قيم الفواتير المقدمة للجمارك ومنه يرى أنه يمكن القبول بهذا الإجراء مؤقتاً ريثما تعود البنوك والمصارف المحلية لعملها الأساسي من دون عقوبات ومحاذير والحاجة للجوء لشركات تقوم بتسديد قيم البضاعة.

وأوضح علوان أنه لم تسجل حالات اعتراض خلال الفترة الماضية رغم قدرة المستورد على الاعتراض بحال كان هناك عدم عدالة في السعر الاسترشادي ويمكن الاعتراض من خلال غرف التجارة والصناعة لكونها ممثلة في لجنة الأسعار الاسترشادية.

وطالب أن تكون جمعية المخلصين الجمركيين ممثلة في هذه اللجنة التي تضم حالياً المالية والاقتصاد والتجارة الداخلية وحماية المستهلك والمركزي وغرف التجارة والصناعة والزراعة.

بدوره عضو مجلس الشعب ورئيس نقابة المهن المالية السابق زهير تيناوي يرى أيضاً أن السعر الاسترشادي إجراء يهدف للحفاظ على حق الخزينة العامة وعدم فوات الرسوم المستحقة بفعل بعض حالات التلاعب والتزوير التي قد يلجأ إليها بعض الموردين وأن الأساس في الموضوع هو عدالة ودقة الأسعار الاسترشادية ومواكبة تحديث هذه الأسعار خاصة في ظل التغيرات والكلف العالمية للإنتاج والشحن وعمليات التوريد وغيرها من المتغيرات الاقتصادية التي تفرض تغيراً على الأسعار.

الزيتون منتج سوري للعالم

معاون وزير الزراعة لـ«الوطن»: العمل على تحسين نوعية وكمية الصادرات من الزيتون

هناء غانم

شاركت وزارة الزراعة بالمبادرة التي أطلقتها منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة «الفاو» تحت شعار «بلد واحد منتج واحد ذو أولوية» خلال ورشة العمل التي أقيمت أمس ضمن الاتفاقية الموقعة بين الوزارة ومنظمة الفاو.

معاون وزير الزراعة فايز المقداد أكد أن المبادرة تأتي بهدف تحسين الممارسات والاستثمار وإنعاش المنتجات الزراعية الخاصة، لافتاً إلى جهود المنظمة في التعاون لتحقيق التنمية الزراعية الريفية واستكشاف الفرص الزراعية الاقتصادية المتميزة وتطوير سلاسل القيمة الخاصة بما في ذلك نظم الإنتاج والتصنيع والتسويق وصولاً للاستهلاك.

وأوضح المقداد أن الزيتون هو المنتج الذي ترغب سورية بالانضمام من خلاله إلى المبادرة، منوهاً بتوافق المبادرة مع إستراتيجية تطوير القطاع الزراعي التي اعتمدتها الوزارة والتي تضمنت برنامجاً خاصاً للزيتون وزيت الزيتون، يتلاءم مع تطوير زراعة الزيتون وكانت هناك حاجة فعلية لدراسة سلسلة القيمة له، مشيراً إلى أن مخرجات هذه الورشة ستكون منهج عمل للوزارة في قطاع الزيتون بالتشاركية مع الجهات المعنية.

وقال في تصريح لـ«الوطن»: الزيتون منتج زراعي خاص له أبعاد اقتصادية واجتماعية وإرث ثقافي لسورية وأن أهم نتائج السلسلة البحثية القيمة للزيتون وتتضمن إستراتيجية لتطوير هذه الزراعة والتي تتقاطع مع تطوير القطاع الزراعي الذي رسمته الوزارة لتحسين الممارسات الزراعية في مرحلة الإنتاج والعصر والتصنيع وصولاً إلى تحسين في قيمة ونوعية وكمية الصادرات السورية من الزيتون حيث إن نسبة المساحات المزروعة تصل إلى ٦٧٠ ألف هكتار وبذلك تشكل نسبة مهمة وكبيرة من الصادرات الزراعية لذلك لابد من العمل على تحسين قيمة ونوعية كمية الصادرات السورية من الزيتون.

من جهته بين ممثل منظمة الفاو بدمشق طوني العتل أنه تم اختيار الزيتون وزيت الزيتون كمنتج زراعي خاص في سورية لكونه يعد من المكونات الأساسية للأطباق السورية لما له من طعم وقيمة غذائية لنظام غذائي صحي كما يسهم في توفير فرص العمل ويشكل مصدراً مهماً للدخل وخاصة في الريف، منوهاً إلى أن دراسة سلسلة القيمة للزيتون تمت وفق منهجية طورتها منظمة الفاو تعتمد على أسس الزراعة الخضراء كمنهج أساسي للتنمية المستدامة، واعتمدت على النهج التشاركي مع جميع الأطراف والجهات الفاعلة ذات الصلة بقطاع الزيتون ومنتجاته في القطاعين العام والخاص.

جوهر لـ«الوطن»: الزيت السوري منافس بالأسواق العالمية

وقال العتل: اليوم سيقوم فريق عمل المشروع المؤلف من خبير وطني في مجال سلسلة القيمة ومنسق وطني من وزارة الزراعة وفريق الفاو بمناقشة ما تم التوصل إليه من نتائج للوصول إلى أرضية وفهم مشترك لقطاع الزيتون بهدف النهوض بأداء سلسلة القيمة والتي شكلت أساس الإستراتيجية المقترحة لتحسين أداء السلسلة.

وقدمت مديرة مكتب الزيتون عبير جوهر عرضاً حول أهمية قطاع الزيتون في سورية وفرص تطويره من خلال اتفاقية التعاون ومبادرة بلد واحد منتج واحد ذي أولوية.

وأكدت جوهر في حديثها لـ«الوطن» أن مبادرة بلد واحد منتج واحد تعتمد على دراسة سلسلة القيمة للزيتون بهدف تحسين وتطوير الإنتاج باعتبار أن زيت الزيتون السوري يتمتع بجودة وقدرة تنافسية عالية في الأسواق العربية والعالمية من خلال منهجية جديدة لدراسة سلسلة القيمة التي تعتمد على تحليل البيئة الملائمة للاستدامة في قطاع الزيتون موضحة أن المنهجية المعتمدة من الفاو تعتمد على استخدام التكنولوجيا وتقانة المعلومات إضافة إلى نظم الزراعة الذكية التي تهدف إلى تطوير المنتجات وخلق بيئة ملائمة لتحقيق الاستدامة في القطاع الزراعي.

كما استعرض الدكتور هاني الحسون مشاركة ومناقشة نتائج تحليل سلسلة القيمة وإستراتيجية التطوير المقترحة وخطة العمل.

١١ تاجراً ترشحوا حتى الآن لعضوية غرفة تجارة دمشق.. و٤٩٠٠ تاجر يحق لهم الانتخاب

الحلاق لـ«الوطن»: موعد الانتخابات يحدد بعد ٢٠ يوماً من تاريخ نشر أسماء المقبولين

رامز محفوظ

بين عضو مجلس إدارة غرفة تجارة دمشق محمد الحلاق في تصريح لـ«الوطن» أن عدد طلبات الترشح لعضوية مجلس إدارة غرفة تجارة دمشق بلغ منذ فتح باب تقديم طلبات الترشح بتاريخ ٢٤ الشهر الماضي لغاية تاريخه ١١ طلباً.

وأشار الحلاق إلى وجود أشخاص تقدموا بطلبات للحصول على براءة ذمة من الغرفة، ولكن ليس من الضروري أن يكون جميعهم يريدون الترشح لعضوية مجلس إدارة الغرفة

وأشار الحلاق إلى أن عدد الذين يحق لهم الانتخاب خلال الدورة القادمة يتجاوز ٤٩٠٠ شخص في حين أن عدد الذين يحق لهم الترشح لا يمكن تحديده حالياً بدقة لأن الغرفة لا تقوم بإحصاء عددهم إنما تقوم فقط بإحصاء عدد من يحق له الانتخاب، منوهاً بالإقبال الجيد على الترشح للانتخابات.

ولفت إلى أنه تم تشكيل لجنة الإشراف على الانتخابات وتضم أربعة أشخاص من التجار المنتسبين للغرفة إضافة إلى مندوب عن اتحاد غرف التجارة ومندوب عن وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك وهذه اللجنة مسؤولة عن دراسة طلبات المرشحين ونشر نتائج أسماء المقبولين المتوافرة فيهم شروط الترشح لعضوية مجلس الإدارة خلال مدة ثلاثة أيام من تاريخ نهاية المدة المحددة لتقديم الطلبات.

وبالنسبة للمرشحين الذين يعترضون على عدم قبول طلب ترشحهم للانتخابات أوضح الحلاق أن اللجنة المشرفة على الانتخاب تدرس الاعتراضات المقدمة إليها من المرشحين الذين رفضت طلباتهم خلال مدة ثلاثة أيام من تاريخ تقديم الاعتراضات، وبإمكان المرشح الذي رفضت اللجنة اعتراضه الطعن بقرار اللجنة من خلال محكمة الاستئناف المدني الأولى في مركز محافظة الغرفة التي تبت بكل طعن مقدم على قرار اللجنة المذكورة ويصدر القرار مبرماً خلال ثلاثة أيام من تاريخ تقديم الطعن.

وعن موعد الانتخاب قال الحلاق: إن موعد الانتخاب يحدد بعد ثلاثين يوماً من تاريخ نشر أسماء المرشحين المتوافرة فيهم شروط الترشح.

وبالنسبة للمطلوب من مجلس إدارة الغرفة الجديد أكد عضو مجلس إدارة الغرفة أن غرفة تجارة دمشق بحاجة خلال الفترة القادمة إلى إدارة نزيهة وكفوءة وقادرة على أداء المهام المطلوبة والتعاون مع فريق العمل بشكل جيد وعلى قيادة غرفة تجارة دمشق بالشكل الصحيح، مبيناً بأن غرفة التجارة هي جهة غير ربحية اقتصادية مهمتها التواصل مع الحكومة والمساهمة بإصدار تشريعات وإزالة المعوقات التي تواجه قطاع الأعمال وإدارة نقاط العمل بشكل مدروس من أجل المساهمة في رفع الناتج المحلي والوطني.

وكانت قد أعلنت غرفة تجارة دمشق فتح باب تقديم طلبات الترشح لعضوية مجلس إداراتها وذلك اعتباراً من تاريخ ٢٠٢٤/٧/٢٤ وحتى نهاية الدوام الرسمي ليوم الخميس ٢٠٢٤/٨/٢٢.

ومن الشروط الواجب توافرها في المرشح أن يكون عربياً سورياً متماً الرابعة والعشرين عاماً من عمره عند تقديمه طلب الترشيح، وأن يكون متمتعاً بالأهلية القانونية وألا يكون محكوماً عليه بجناية أو جنحة شائنة ما لم يكن قد رد إليه اعتباره، وأن يكون قد مضى على انتسابه إلى الغرفة ما لا يقل عن ثلاث سنوات ميلادية متتالية كاملة إضافة إلى سنة الانتخاب، وأن يكون بريء الذمة تجاه الغرفة، إضافة لذلك ألا يكون عضواً في مجلس إدارة غرفة أخرى أو مجلس إدارة اتحاد آخر أو مجلس نقابة عدا عضوية مجلس إدارة الاتحاد، وألا يكون قد أشهر إفلاسه وعاملاً لدى الغرفة.